

اقتصاديون: تخفيض سعر الفائدة يحرك التنمية ويطور القطاعات كافة



بغداد/ علي جابر

يرى الكثير من الاقتصاديين ان تعديل سعر الفائدة وتخفيضها سوف يشجع عملية التنمية في العراق وبالتالي زيادة الاستثمارات وبناء الاقتصاد من جديد على المدى البعيد وتحقيق الموازنة في النظام المصرفي العراقي...

ولعرفة الراء المطروحة في هذا الموضوع استطلعنا آراء العديد من ذوي الشأن الاقتصادي وسألنا الخبير والباحث الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح حيث قال:

نحن نسير باتجاه النزول... لان القطاع الخاص منذ العهد الملكي ونشأة البنك الزراعي عام ١٩٣٥ وهو مبني على قروض ميسرة حتى يعمل وبالتالي المصارف الثلاثة التجاري والصناعي والعقاري كما ان التنمية في العراق لا يمكن ان تنصرف الا بقروض ميسرة وانا اؤيد ان تعود القروض على سابق عهدها والى التنمية وعلى الدولة ان تقدم قروضا سهلة وان يتم العمل وفق المنح السهلة والاقراض التجاري والعراق يدخل الان الاتفاقيات الدولية للاصلاح الاقتصادي وسدنا ٦٠٪ من الديون والاقتصاد العراقي يحتاج الى الاقتراض وتجسير الامور والعراق لجا الى نادي باريس مرورا بصندوق النقد الدولي والمطوب الان سعر فائدة معدلة تتناسب مع العالم ونحن ننظر الى المصارف اذ يوجد ٢٩ تريليون دينار ودائع وهذه امانات ولا تدخل في ودائع الحكومة وسعر الفائدة في طريقها الى النزول في الاشهر القادمة ونحن مع البناء والانشاء والاستثمارات والقروض ولا بد من تطوير كل القطاعات.. والقطاع الزراعي لا يتسرع سوى ٣٠٪ من الاقتصاد ولا بد من القروض الميسرة

وإعادة هيكله الدعم بنسبة ٧٠٪ فنحن اقتصادري، اما الباحث الاقتصادي حسين النجم فقد قال: المصارف الخاصة العراقية ما زالت لا ترتقي في اعطاء الائتمانات للقطاعات الصناعية والزراعية لضعف المشاريع ما زالوا يشتكون وهناك إشكالية يعانيها المستثمرون المحليون من قبل المصارف الخاصة على اعتبار انها تعطي الائتمان لكن شروطه جدا محففة وبالتالي نجد ان المصارف العراقية الخاصة باتت لا تعطي الائتمان لأنها تعمل على عائد الفائدة فهي تفصل الاخير وفق الاستثمارات الليلية لهذا فالمصارف الخاصة تلجأ الى الاستثمار الليلي اكثر من الائتمانات) وحتى لو تعطي الائتمانات لا تعطها على اساس تجاري ويلاحظ ان الشراكة بين (بنك الوركاء) و(سنتي كروب) جعل بنك الوركاء يعطي قروضا وهذه القروض او الائتمانات المصرفية تواجه مشكلة في ذلك.

وتحدث الدكتور ستار البياتي من مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية/ الجامعة المستنصرية قائلا:

نحن من الذين كانوا يعترضون على ارتفاع سعر الفائدة كان ١٩٪ وهذا الموضوع اثر كثيرا في مسألة

الاستثمار يعني البنوك صارت تودع مخراتها لدى البنك المركزي العراقي على اعتبار ان المردود مضمون وسعر الفائدة ١٩٪ ولم يجر استثمار لهذه الابداعات بشكل صحيح حتى ان هذه النسبة ١٩٪ كانت تحد من دور القطاع الخاص مع انه الان توجهات السوق تغيرت باتجاه تفعيل دور القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي باعتباره قائداً لعملية التنمية.. اليوم البنك المركزي خفض هذه النسبة الى ١٥٪ واعتقد انها ملائمة في هذه الظروف قياسا بـ ١٩٪ وقد تشجع القطاع الخاص على القيام بدوره بشكل متواضع الان لانها

جزءاً من إستثمارات القطاع الخاص لممارسة دوره لكن في المستقبل عندما تنخفض اكثر ربما يصبح تغييراً اكثر في توجهات القطاع الخاص والبنوك، اما الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون فقد قال: من المعلوم ان ارتفاع سعر الفائدة في المصارف يحد من عملية الاقراض وعليه يجب ان يكون هناك سعر فائدة خاص للمشاريع الانتاجية والاستثمارية زراعية، صناعية، سياحية لكي يشجع الاستثمار، وكذلك العراقية لغرض تشجيع بقاء الوحدات السكنية من قبل المستثمرين وشركات القطاع الخاص سعياً وراء حل أزمة السكن والبطالة المستمرة في البلد. وفيما يخص تأثيرها في العقارات الاهلية فالمعلوم ان حركة البناء والاعمار في البلد قد اصحبت ارباح المصارف الاهلية وحتى الحكومية تعتمد على اسعار الفائدة التي يتداولها البنك المركزي.

الاستاذ الدكتور ماجد الصوري قال: تنزيل سعر الفائدة مع هذا التضخم يفيد الاستثمار والمشكلة في السياسة الاستثمارية الموضوعه لم يهيا الجو الاستثماري من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار والاجهزة اللازمة للعمل ونحتاج الى الاستثمار الاجنبي بغية تطوير الاقتصاد العراقي، وايضا ممارسة دوره الاستثماري وقيادة عملية التنمية في العراق والمصارف الاهلية اغلبيتها تنهت بايداعها الى البنك المركزي من اجل الاستفادة من سعر الفائدة هذه العملية ايضا ما دام البنك المركزي هو الضامن وهو الجهة المسئولة التي تضمن الريح المادي لهذه المصارف فانها سوف تستمر بايداع اموالها ورووس اموالها لدى البنك المركزي باعتباره المجال الارحب لتحقيق الربح ولكن قد تحرك نوعا ما الخاص.

ارتفاع مؤشر سوق العراق وتحسن أسهم القطاع الصناعي

بغداد/ وكالات

ارتفع مؤشر سوق العراق لأوراق المالية، الخميس، بنسبة ٠,٦٣٣٪ عندما انقل على ٥٠,١٨٩ نقطة. فيما استقرت أسهم أغلب الشركات المساهمة وسط تفاؤل المستثمرين بتحسّن الوضع الاقتصادي مع انتخاب اوباما رئيسا للولايات المتحدة.

وشهدت أغلب الشركات المتداولة ارتفاعاً في أسعار أسهمها وهي ٢٣ شركة، كما غلب الارتفاع الطفيف على أسهم ١٠ شركات، فيما انخفضت معدلات أسعار أسهم ثلاث شركات فقط.. ونكرت (أصوات العراق) في تقرير لها عن السوق نقلاً عن أحد المستثمرين ان «انتهاء فترة الانتخابات الأمريكية وفوز باراك اوباما برئاستها أدى إلى شيوع حالة من الارتياح

بين أوساط المستثمرين لاعتقادهم بقرّب توقيع الاتفاقية الأمنية، والحالتان تتسببان بحسب الوكالة «بتحسن امني يعكس بشكل ايجابي على العراق وخصوصاً لأن العراق اذ وقع الاتفاقية سيخرج من الفصل السابع ويحصل على استقلاليتها».

ونقلت الوكالة عن المستثمر إن التحسّن الذي لوحظ يوم الخميس في القطاع الصناعي وحصوله على نسبة ٢,٢٣٪ من حجم الأسهم المتداولة نتج عن تحسّن في أوضاع بعض الشركات الصناعية وخصوصاً شركة الألبسة الجاهزة بسبب تحقيقها ارباحاً جيدة ووعدها المستثمرين بتحقيق أرباح أفضل خلال العام ٢٠٠٨، وكذلك الحال مع شركة المنصور الدوائية والهلال وغيرها.

أعلى نسبة تداول من حيث عدد الأسهم المتداولة ٦١,٤٪ وحجم التداول بنسبة ٤٣,٢٪ حيث جرى تداول أسهم ١٢ شركة مصرفية ارتفعت معدلات أسعار أسهم ست شركات هي مصرف الاتحاد بنسبة ٦,٦٪ ومصرف الاستثمار بنسبة ٤,٧٪ والمصرف التجاري بنسبة ٤٪ ومصرف الشرق الأوسط بنسبة ٢,٣٪ ومصرف بغداد بنسبة ٢,٢٪. وأخيراً مصرف الائتمان بنسبة ١,٦٪ وانخفض معدل سعر سهم مصرف الوركاء فقط بنسبة ٣,٥٪ وحافظت خمس شركات مصرفية على نفس معدلات أسعار أسهمها السابقة. وأغلق المؤشر المصري بـ ٣٨,٧١٧ نقطة. وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٢٣,٩٪ ومن تداول أسهم ١٢ شركة صناعية ارتفع

الانشائية: عراقيل قانونية تحول دون عمليات التعاقد

بغداد/ المدى

عجزت الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية عن توقيع تعاقدات جديدة لتوريد المواد الإنشائية والتي تلبي حاجة المواطن العراقي في مجالات البناء والاعمار بسبب مجموعة من العراقيل وضعتها إجراءات قانونية برغم ان الشركة تعمل وفق نظام التمويل الذاتي الذي اقرته السلطة المدنية الأمريكية

بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣. أكد نك رعد الماس المدير العام للشركة وأضاف ان عدة خيارات تدرس الآن من اجل اعداد ضوابط قانونية تنتج للشركة اجراء مناقصات كبيرة من خلال لجنة التعاقدات المركزية او من خلال لجان اخرى تدرس الاليات العتمدة وتسعى لتغييرها بشكل سريع لاتاحة الفرصة لهذه الشركة باجراء هذه التعاقدات

كبرى لهذه الشركة وتمنعها من ان تكون ناجراً له القدرة على العمل باليات شفافة لكونها تعتمد التمويل الذاتي واعتماد رواتب موظفيها وانشطتهم على ما تحققت من ارباح وليس دعماً مركزياً من الحكومة. وأشار الى ان حاجة البلد والنظام الاقتصادي الذي يؤكّد اهمية انفتاح الشركة على العالم واستقطاب شركات عالمية لتوريد

لانشاء اكثر من ١٣٠٠٠ وحدة سكنية في قار تسلّم اول ترخيص لمجموعة GEM كروب العالمية

الناصرية/ حسين العامر

استلمت هيئة استثمار ذي قار اجراءات تسليم اول ترخيص استثماري في محافظة ذي قار الى مجموعة GEM كروب العالمية التي وقعت منتصف اب الماضي منكرة تفاهم مع هيئة استثمار ذي قار لانشاء ستة مجمعات سكنية تتوزع على مناطق الناصرية والشطرة وسوق الشيوخ وبواقع ١٣٥٠٠ وحدة سكنية.

وجرت مراسيم توقيع محضر التسليم الذي وقعه مساء الخميس الدكتور اسماعيل العبودي عن هيئة استثمار ذي قار والدكتور كلاوس راين شمت عن مجموعة GEM كروب العالمية على قاعة غرفة تجارة ذي قار وبحضور ممثل هيئة الاستثمار الوطنية احمد الزبيدي ورئيس غرفة تجارة ذي قار عبد الرزاق الزهيري ورئيس اتحاد رجال الاعمال في ذي قار احمد البنيان وعدد من رجال المال والاعمال في محافظة ذي قار وجاء في بيان صحفي صادر عن هيئة استثمار ذي قار

بأشهر

تلتك المدى نسخة منه ان هيئة الاستثمار قامت وبدعم من كبار المسؤولين في السلطة المحلية بتقديم جميع التسهيلات الاجرائية والادارية لمجموعة GEM كروب العالمية وذلك ضمن اطار قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦. ودعا البيان المستثمرين الاجانب للاسهام باعادة اعمار محافظة ذي قار وذلك عبر الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة. وكان رئيس هيئة استثمار ذي قار الدكتور اسماعيل العبودي قد توقع خلال مراسيم توقيع الترخيص الاستثماري ان يسهم الاستقرار الأمني الجيد الذي تتمتع به محافظة ذي قار بتشجيع المستثمرين الاجانب للقدوم للمحافظة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة. وتقدر كلف انجاز المجمعات الستة التي من المتوقع المباشرة بتنفيذها خلال الاشهر القليلة القادمة وفق المواصفات العمرانية الحديثة بنحو ٢٢٠ مليون دولار.

عقد (شل) للغاز

حسين النجم

جدل محتدم بين الحين والآخر عن الاستثمارات القادمة للعمل في العراق وماجذيني الى الكتابة بهذا الموضوع هو برنامج قدم على فضائية العربية اظهر فيه معارضة واختلافاً كبيرين حول عقد شركة شل الداعي الى الاستثمار في قطاع الغاز وفق مبدأ المشاركة بالانتاج بنسبة ٤٩٪ للشركة وشل و ٥١٪ لشركة نفط الجنوب لاستثمار الغاز المصاحب من حقول النفط الجنوبية.

ان ما يهمنى الان على ماذا يتبنى هذا الجدل؟ فكما هو معروف ان ورش العمل تقام لتغيير وجهات النظر والخروج برؤى موحدة واجماعية تجاه قضايا ستر انتاجية محددة تجمع بها مجموعة من الخبراء، وهذا ما كان حال وشة العمل التي انتجت هذا الخلاف بعد دعوة لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي وعبر شركة نفط الهلال والمجلس الاتحادي للطاقة في الشارقة. ان حقيقة مانعوه اليه اليوم انه على الرغم من تجارب الخبرات العراقية الناجحة في ادارة عمل الشركات النفط والغاز العربية لكن لا يمكن ان نخرج هذه الشركات عن القواعد المألوفة للتطورات العالمية فنحن لانلحد اليوم بأهداف شخصية كما عملت الورشة وباحوثها لتغيير مدركات لجنة النفط تجاه هذا العقد السطرياتي، ولكن دعونا نتحدث بمهنية، فعلى الرغم من معارضتنا الى النسبة وهي ٤٩٪ الا ان مهنية شل وامكانتها المادية تجعلنا نقول هي من افضل كبريات الشركات العالمية في ادارة الحقول الغازية والاستثمار الناجح فيه، وهي تفوق امكاناتها الشركات العربية في انتاج الغاز الطبيعي، والشئ الاخر ان اغلب الامكانيات والمؤهلات العربية هي خبرات مكتسبة وهذا ما يبين لنا ان الدعوة الى اسقاط العقد غير معقولة، وبنا حاجة الى التفكير في حاجة العراق للطاقة المتجددة كالغاز الطبيعي الذي يهدر يوميا بواقع مليار متر مكعب/ مقدمم تقريبا اي ما يعادل مئات الألاف من الدولارات. ان مانعوه اليه للجنة النفط والغاز هو المطالبة باعادة النظر من قبل الحكومة العراقية وعبر وزارة النفط وشركة نفط الجنوب في نسبة المشاركة بالاستخراج من جة ومن جهة اخرى ان تكون سومو العراقية هي المسؤولة على تسويق الغاز الطبيعي وتصديره الى الخارج وتحديد ضريبة للاعمار جراء تصدير حصتها، او العمل على استبدال صيغة العقد من مشاركة بالانتاج بعد ان نصل في حالة الاتفاق مع شل الى عقد بيع الغاز المستخرج (BUY CONTRACT)

كما في ايران وتعاملها مع الاستثمار الوافد. وهنا أقول لمن يسعى الى الحديث عن القدرات العربية والاقليلية في صناعة الغاز والايامن بامكاناتها، انه قد تشج شركة في ادارة مشاريع صغيرة لكنها ستفشل الا بعد ان تعقد الائتلافات والشراكات مع الشركات الكبرى لادارة المشاريع الكبرى وقد نقشل في بعض الاحيان ومن مصلحة العراق ان يتعامل مع شركة عالمية معروفة ولها باع طويل في صناعة النفط والغاز. اننا حقيقة امام جدل الاستثمارات الاجنبية المتوقعة العمل في تطوير قطاع النفط والغاز، انه انه ليس من المعلوم ان الحكومة العراقية وافقت على عجلة او مضطراً، بل انها قامت بدراسة وافية عبر مستشاري الحكومة العراقية للطاقة، وفيها امهر العقول العراقية التي عملت في قطاع الطاقة وفي رحمه. ان ما نتمناه من لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية هو مراجعة الوثيقة بصورة دقيقة في حال عرضها على اللجنة من قبل الحكومة وتحديد مكامن الخطر في العقد ان صح التعبير ومحاولة ايجاد البدائل الفاعلة والتي تحفظ المصالح العراقية والعمل على تعديل النسبة والنفط والغاز، الذي طال اليوم يحتاجه العراق اكثر من اي وقت لان منصرفه الان على المشتقات النفطية يفوق خسارة العراق الانية وبلدة خمس سنوات تقريبا جراء الاعتماد على الاستيراد، وهنا لابد ايضا من التاكيد على مدة العقد على ألا تتعدى الثماني سنوات الى خمسة من تاريخ الانتاج المصير بعد استخراج غاز الكلفة.

تخدير من رئاسة الوزراء

أصدر مجلس الوزراء تخديراً جاء فيه: ان مؤسسات وشركات وهبة تمارس عمليات النصب والاحتيال المالي تهدف الى تخريب الاقتصاد العراقي من خلال استخدام الاستثمار المالي البعيد كليا عن رقابة البنك المركزي ورقابة السلطة المالية، ان تستغل اصحاب النفوس ذات البعد الضيق وغير الناضج بمعرفة السياسة المالية والنقدية باغواهم بأرباح ذات مردود عالي الفائدة، حيث ان ذلك سوف يؤدي الى تدمير وتخريب الاقتصاد العراقي الفتى وخسارة لمخدرات المواطنين كما حدث ذلك في أيام النظام السابق كشرركات (سامكو) و(علاء كو).. و آهاب البليان بالمحافظات كافة، بعدم الدخول في أي علاقة مالية مع هذه المؤسسات والشركات وتنبية المواطنين كذلك الا بعد التحري عن تسجيلها اصوليا ومعرفة مركزها المالي واختصاصها الدقيق لدى الدوائر الحكومية.. والافت ان هذا التخدير لم ينشر عبر وسائل الاعلام، وربما بقي حبيس الانراج.

تنفيذ مشاريع بنحو ١٥ مليون دولار في الصويرة

نكرت اصوات العراق نقلا عن قائممقام قضاء الصويرة في محافظة واسط الخميس ان دوائر اجرت ٢٢ مشروعا خديما في القضاء بكلفة ناهزت خمسة عشر مليونا وربع المليون دولار ضمن ميزانية تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨. وقال محمد زيدان النعمياني (اصوات العراق) انه تم انجاز ٢٢ مشروعا من مشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨ في قضاء الصويرة (١٣٥ كم شمال الكوت) بكلفة ١٧ مليار دينار عراقي موزعة بين دوائر البلدية والصحة والطرق والجسور والتربية والماء والكهرباء، ووضح ان القائممقامية تستعد لاعلان مشاريع جديدة تكبيلية يبلغ عددها ١٨ مشروعا بكلفة ١٢ مليار دينار عراقي بعد ان تم الانتهاء من وضع دراسة تفصيلية لها.

تلتك المدى نسخة منه ان هيئة الاستثمار قامت وبدعم من كبار المسؤولين في السلطة المحلية بتقديم جميع التسهيلات الاجرائية والادارية لمجموعة GEM كروب العالمية وذلك ضمن اطار قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦. ودعا البيان المستثمرين الاجانب للاسهام باعادة اعمار محافظة ذي قار وذلك عبر الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة. وكان رئيس هيئة استثمار ذي قار الدكتور اسماعيل العبودي قد توقع خلال مراسيم توقيع الترخيص الاستثماري ان يسهم الاستقرار الأمني الجيد الذي تتمتع به محافظة ذي قار بتشجيع المستثمرين الاجانب للقدوم للمحافظة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة. وتقدر كلف انجاز المجمعات الستة التي من المتوقع المباشرة بتنفيذها خلال الاشهر القليلة القادمة وفق المواصفات العمرانية الحديثة بنحو ٢٢٠ مليون دولار.